النهار ١٥-٠٤-٢٠٢٠

الهيركات" يتراجع لمصلحة التدقيق والأموال المنهوبة مرقص لـ"النهار": المسّ بالودائع تعدٍّ على الملكية

موريس متى

مزايدات "إيجابية" بين القوى السياسية في وجه كل ما حُكي عن إجراءات مالية قد تطاول المودعين، والتي لمّحت اليها الخطة الانقاذية للحكومة ضمن عملية إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتوزيع الخسائر.

اجراءات، وإنْ لحظتها اي خطة، لن تمر في الحكومة التي تشهد انقساما حيالها مع رفض عدد من الوزراء لأي إجراءات تطاول المودعين، وهو ما أكده وزير الصناعة عماد حب الله الذي اعلن رفضه لكل ما يحكى عن "الهيركات". أما نيابيا، فأي إجراء كهذا يتطلب تشريعا، وهو ما أكد استحالته رئيس لجنة الادارة والعدل النائب جورج عدوان معلنا خوض "معركة الودائع"، ومشددا على ان اللجنة لن تقر اي تشريع يطاول اموال المواطنين الذين جنوها بعرق الجبين. واعتبر ان اي إجراء كهذا يخالف كل القوانين والدستور " وعار على كل مشرّع يوافق على إقرار هذا النوع من التشريعات". أما على صعيد رئاسة الجمهورية، فنقلت مصادر مطلعة على موقف الرئيس ميشال عون انه ليس في وارد القبول بمسألة "الهيركات"، وانه ابلغ المعنيين موقفه الرافض منذ فترة، "لكنه لا يدخل في الجدل القائم حول هذه المسألة او في الحملات التي تستهدف الحكومة، لأنه لا يتخذ مواقف شعبوية، خصوصاً ان موضوع الهيركات لم تطرحه الحكومة ولم تقدم أي اقتراح في شأنه". بدوره يؤكد رئيس مجلس النواب نبيه بري رفضه التام لكل ما يحكى عن "الهيركات" و"لن يسمح إطلاقا بأن يفرّط مجلس النوب بودائع اللبنانيين". وأما نقابيا، فموقف موحد صدر عن نقباء المهن الحرة يرفض بشكل مطلق "المسّ بأي شكل من الأشكال وبأية وسيلة من الوسائل بالمدخرات الاجتماعية والودائع المصرفية على أنواعها العائدة للنقابات والصناديق، وذلك لحمايتها وضمان ديمومتها تحقيقا للأهداف التي نشأت من أجلها ."

في السياسة لا حدود للتحليلات والمزايدات، أما في القانون فتُطرح سلسلة تساؤلات حيال قانونية إقرار تشريعات تسمح بالمسّ بالودائع المصرفية سواء كانت على سبيل الاقتطاع المجرّد Haircut أو في مقابل أسهم تعطى للمودع في المصرف Bail in وإمكان قبول اي طعن بقوانين كهذه في حال أُقرت. يعتبر رئيس منظمة جوستيسيا الحقوقية الدكتور بول مرقص أنَّ "أي مساس بالودائع المصرفيّة مهما كانت تسميته، سواء كان اقتطاعاً مباشراً (hair cut) أو استبدالاً لجزء من الودائع المصرفيّة في مقابل أسهم في المصارف، هو تعدٍّ على الملكية، ولذلك هو غير دستوري ولو صدر بموجب قانون لأنه يخالف الفقرة "و" من مقدمة الدستور التي تنص على أنَّ لبنان يقوم على النظام الإقتصادي الليبرالي الحر الذي يكفل الملكية الخاصة"، مؤكدا أنَّ "إجراء كهذا يحمّل المودعين ذوي النيّة الحسنة أعباء الماليّة العامة التي يُسأل عن الفجوة الماليّة فيها مَن توالى على الحكم غير الرشيد وليس المودعين الذين عانوا الأمرّين بدءاً عندما جرى اختلاس أموال الخزينة وتبديدها، وثانياً عندما يجري تهديدهم اليوم بمدّخراتهم". ويشير مرقص ايضا الى إنَّ "إجراءات كهذه، لو حصلت، تنافي المبادئ الإقتصادية القائمة على بناء الثقة وتعزيزها إزاء المستثمرين والمودعين، فيما هي تضرب ما تبقى من ثقة في القطاع المصرفي اللبناني، وستستغرق إعادة بنائها طويلاً، بدليل خفض التصنيف الدولي للبنان وإحجام المودعين عن ضخ مزيد من الأموال في المصارف، وصولاً إلى سحب العديد منهم مدخراتهم وتكديسها نقداً في المنازل والمحال، فضلاً عن أن مثل هذه الإجراءات من شأنها أن تترك وصمة سلبية شبه أبديّة على الساحة المالية والمصرفية، وستضرب حقوق المودعين من دون أن تحلّ مشكلة الهدر والمالية العامة ."

ليس دقيقاً القول إنَّ هذه الإجراءات سبق أن اتُّخذت في بلاد أخرى، لأن تجارب هذه البلاد مختلفة، وإذا كان بعضها قد اعتمد تجربة الـbail in، اي ما يعني إعطاء أسهم للمودعين في مقابل جزء من ودائعهم، إلا أن ذلك أتى في سياق مختلف تماماً عن حالة لبنان. ففي حالة قبرص مثلاً (٢٠١٣) والتي يتغنّى البعض بتجربتها على سبيل المُقارنة، وأُسوة بسائر الدول التي عانت من تجارب مماثلة، لم تعتمد إجراءات كهذه إلا إزاء مصرفين اثنين فقط لأسباب خاصة بهما. كذلك الأمر بالنسبة الى مصرف إسبانيا الشعبي (٢٠١٧) الذي طاولته هذه الإجراءات بسبب كونه متعثراً. والأمر عينه ينسحب على إيطاليا بالنسبة الى المودعين في مصارفها الأربعة المتعثرة هي الأخرى. هذه التجارب العالمية تعني أن الإقتطاع من الودائع إن حصل، فإنه لم يتناول جميع المصارف ولم يكن الغرض منه تغطية فجوة في الماليّة العامة ناتجة من الفساد بل إنقاذ مصارف متعثرة. وفي هذا السياق، يلفت مرقص الى ان "مبدأ الإقتطاع (hair cut) لا يتناول الودائع المصرفيّة، بل أكثر ما يتناوله، إن حصل، سندات الدين التي تكون الدولة المتعثرة أصدرتها، أو بالأحرى فوائدها، ومن غير المؤكّد أن إجراءات الإقتطاع لن تصيب صغار المودعين ومحدودي الدخل بدليل أن المتقاعدين مثلاً، الذين ادخروا تعويضاتهم أملاً بالتنعم بها يوماً ما، ستصيبهم هكذا إجراءات لو حصلت. والأمر ينسحب على كثير من المودعين". وينهي بالتشديد على "ضرورة أن يصار إلى ترميم الفجوة الماليّة للخزينة العامة من عائدات الأموال العامة المختلسة عوض إعطاء الانطباع بأننا أمام اختلاس أموال المودعين الخاصة ."

مواقف بالجملة وتصريحات نارية شهدتها الايام الأخيرة رفضاً لأي إجراء قد يطاول المودعين، ما دفع وزير المال غازي وزني الى التأكيد أن "اعادة هيكلة القطاع المصرفي تحت عنوان الحفاظ على أموال المودعين لن تبدأ قبل اتمام المرحلة الاولى التي تتضمن استرجاع الاموال المنهوبة والانتهاء من كل الاصلاحات الهيكلية المطلوبة"، موضحاً أن "كل ما يحكى عن "هيركات" غير دقيق ويحتاج الى قانون وبالتالي لم تتطرق اليه الحكومة لا من قريب ولا من بعيد". وفي السياق تؤكد مصادر وزارية لـ"النهار"، ان "الهيركات" لن يمر "لا في الحكومة ولا في مجلس النواب، وهذا هو الامر الصحيح، فمن المحرمات تحميل المواطنين كلفة خسائر سوء إدارة الدولة لعشرات السنين". وتعتبر المصادر نفسها ان الاولوية بالنسبة الى الحكومة حاليا هي "كيفية إتمام المرحلة الاولى من الاجراءات الاصلاحية، والعمل على استرجاع الاموال المنهوبة وتحديد كيفية صرف

الاموال في السنوات الماضية، على ان تتم عملية التدقيق المالي بكل حسابات الدولة من قِبل شركة تدقيق مالي عالمية سيتم التعاقد معها لإنجاز مهمة التدقيق في هذه الحسابات وتحديد آليات وكيفية صرفها، وخصوصا في ما يتعلق بالاموال التي أُخرجت من لبنان، مع التدقيق في مصدرها ضمن الاطر القانونية المرعية الاجراء."

"التيار المستقل" محذرا: "الهيركات" يخالف الدستور

حذر "التيار المستقل" من "مشاريع الحكومة الهمايونية كخطة "الهيركات" للسيطرة على ودائع المواطنين، بابدال جزء منها بأسهم في المصارف أم بعقارات للدولة"، معتبرا أن ذلك "يخالف روح الدستور ونصه، ويدخل آخر مسمار في نعش الاقتصاد الحر وحرية التملك، كما يطيح ثقة المواطنين العاديين، والموظفين والمغتربين، والمستثمرين بفي المصارف الخاصة ودولة لبنان وجهازها المالي وادارتها كبلد معاصر."

وذكّر في بيان بعد اجتماع مكتبه السياسي في اجتماعه الاسبوعي برئاسة نائي رئيس الوزراء السابق عصام أبو جمرة، بـ"ما طالب به في بيانات سابقة، لجهة ارساء الاستقرار في لبنان لمدة زمنية مقبولة بحكومة عسكرية تتولى ضبط الامن مع العجز المالي، وانتشار فيروس "كورونا" القاتل بالتعبئة العامة والحجز بالمنازل وصلاة الاعياد من دون مصلين، وها قد سلمت الدولة ادارة توزيع المساعدات للعائلات الاشد فقرا الى المؤسسة العسكرية، وهي تتمتع بثقة الدولة والشعب ."

وحض السلطة على "الاسراع في إقرار التشكيلات القضائية الصادرة بالاجماع عن مجلس القضاء الاعلى، واقرار التعيينات للمراكز المالية، على مبدأ الكفاءة لا المحاصصة، تمهيدا للمباشرة بمحاكمة الفاسدين، واسترداد الاموال المنهوبة ."